Journal of Engineering Sciences
Assiut University
Faculty of Engineering
Vol. 48
No. 2
March 2020
PP. 262–273

تطوير المنظومة الإدارية للحفاظ على الأصول التراثية في مصر عرض للوضع الحالي وكيفية التعامل معه

أمال أحمد عبده، أحمد عبد الغنى مرسى، بهاء محمد وجدي عريف *

قسم العمارة - كلية الفنون الجميلة – جامعة حلوان

Received 19 August 2019; Accepted 10 September 2020

ملخص البحث

يتناول البحث دراسة المنظومة الإدارية للحفاظ على الأصول التراثية في مصر، ويشمل تحليل هذه المنظومة واعادة صياغتها لتتناسب مع مشكلات الوضع الحالي، وتعتمد منهجية البحث على التأصيل النظري والعملي؛ حيث تحدد وتدرس إدارة الحفاظ على الأصول التراثية في مصر. ويتناول البحث ما يلي: مشكلات الحفاظ على المواقع التراثية؛ التشريعات والقوانين الخاصة التي تنظم عملية الحفاظ على التراث في مصر؛ معظم الهيئات الإدارية المعنية بمثل هذه المواقع؛ بالإضافة إلى الوضع الحالي لإدارة الحفاظ على التراث في مصر؛ وأخيرًا تعديل هذه المنظومة على مستوياتها الثلاثة: الاستراتيجي والتخطيطي وإدارة الموقع. يتناول البحث أيضًا الاكتشافات وذلك لإلقاء نظرة على الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الحفاظ على التراث - إدارة الحفاظ على التراث – الشراكة – الاستثمار في التراث.

1. مقدمة البحث

سيطرت فكرة إحياء القاهرة التاريخية على اهتمامات العديد من الاستراتيجيات والسياسات المعمارية بسب أهميتها الثقافية ومكوناتها العمرانية، فقد أُعدت على مدار الستة عقود الماضية العديد من الدراسات والمشروعات والمؤتمرات وصدرت التشريعات لهذا الغرض؛ ومع ذلك معظمها لم ينفذ [7]. وهذا يشير إلى اتخاذ التدابير العملية والإدارية اللازمة للحفاظ على هذه الأصول [18]. وتحمل الهيئات الإدارية، المعنية بالحفاظ على المواقع التراثية في مصر، على عاتقها عبئًا ثقيلًا سواءً على المستوى المركزي أو المحلي ويُعد الحفاظ على البيئة العمرانية أحد هذه الأعباء في حين أن الحفاظ على المواقع التراثية المتميزة ليس له المستوى ذاته من الأولوية في معظم الأحوال؛ لأنها غالبًا تُعتبر، من منظور عمراني أكثر شمولًا، خاضعةً للهيئة الإدارية ذاتها دون أن يخصص لها ذات الاهمية [16]. كما تخضع أحيانًا بعض المواقع التراثية لأكثر من هيئة إدارية واحدة ولا تتعامل مع أي منهم باستمرار، وهذه المواقع التراثية تحتاج إلى خبرات خاصة - قد تكون غير مطلوبة في غيرها- للإشراف على تراثها المعماري والعمراني. ويُعد توافر مثل هذه الخبرات في تلك الهيئات ضعيف جدًا [1].

وفيما يتعلق بالتدخلات الادارية الجارية، تعتبر هذه المناطق هيئات ادارية فعالة للعديد من الهيئات التنفيذية التي تقودها المحافظة داخل إطار عمل المنظومة الادارية المحلية، حيث يضطلع المحافظ بسلطات الرئيس في المنطقة من نقطة التنفيذ وذلك فقط ليكفل له رئاسة ممثلي الهيئات التنفيذية الأخرى [18]. وبالإضافة إلى ما سبق؛ يمثل المجلس الشعبي سكان المنطقة ويكون له الحق في قبول الخطة ورفضها قبل التنفيذ.

* Corresponding author.
Email adder: *bahaa_wagdi@hotmail.com*

2. منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج النظري الوصفي التحليلي.

فيما يلي الخطوات المستخدمة في جمع البيانات والتحاليل:

أولًا: إعادة النظر في المنظومة الإدارية ومعظم الهيئات الإدارية المعنية بالمواقع التراثية في مصر، حيث أُجريت العديد من المقابلات الشخصية مع السلطات المختصة مثل وزارة الدولة للآثار والجهاز القومي للتنسيق الحضاري.

ثانيًا: إعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين التي تنظم عملية الحفاظ على التراث في مصر، حيث أُجري تحليل للقوانين المصرية مثل القانون رقم 117 لعام 1989 بشأن الآثار والقانون رقم 43 لسنة 1979 بشأن المنظومة الإدارية المحلية.

3. أهداف البحث

- يهدف البحث إلى وضع خطة تقارب بشأن كيفية تحقيق منظومة ديمقراطية فعالة لإدارة الحفاظ على التراث في مصر وهذه الخطة تستبعد المنظومة غير الديموقراطية للهيئات الحكومية الإدارية المعنية بالمواقع التراثية.

4. الإدارة الحالية للحفاظ على التراث في مصر

1.4. المشكلات التي تواجه الحفاظ على الأصول التراثية

في فبراير من عام 2014، ذكر سمير غريب رئيس الجهاز القومي للتنسيق الحضاري "منذ 2011 ونحن نعيش في حالة انهيار عظيم للتحضر المصري"، ومع ذلك فقد كان التراث العمرانى المصري يشهد حالة من الانحدار لبعض الوقت في فترة ما قبل 2011 وكل ما نتج عن الثورة هو مجرد تفاقم لمشكلات سابقة.

من أبرز المشكلات والصعوبات التي تواجه الحفاظ على التراث العمراني في مصر ما يلي:

أولًا: غالبية سكان هذه المناطق لديهم قدرات مالية محدودة للغاية، وتتطلب عملية الحفاظ رأس مال ضخم، الأمر الذي قد يشكل عبئًا على المجتمع وبالتالي، ينبغي أن تكون المسؤوليات محددة وواضحة [3].

ثانيًا: التجاهل الكامل لبعض ممتلكات الدولة الجديرة بالاهتمام، ومثال على ذلك قصر السكاكيني بمنطقة الظاهر الذي يمثل حالة من حالات الإهمال المستوطن للتراث المعماري في مصر. هذا القصر الملكي الذي بُني في عام 1897 يمثل أمرًا بالغ الأهمية للسكان ليس فقط بسبب تميزه الرائع ولكن أيضًا بسبب أنه يشكل نواة التصميم العمراني للمنطقة حيث يشع من موقعه ثمان طرق رئيسية، ومنذ وفاة صاحب القصر غابرييل حبيب السكاكيني عام 1923 يتعرض القصر للهلاك بسبب اهمال الحكومة واليوم يعتبر القصر ظلًا لمجده ولقد عانت الكثير من المواقع الثقافية في مصر من ذات المصير، وأُغلق العديد منها رسميًا بسبب قلة الصيانة.

ثالثًا: تعرضت المناطق التراثية لمتغيرات وتبديلات وتجديدات لم تكن موضوعة في الحسبان عند تصميم النسيج العمراني، وتشمل هذه المتغيرات البنية التحتية وعدد السيارات؛ لذا فقد تأثرت عملية الاحلال تأثرًا كبيرًا بهذه المتغيرات لأن المباني ذات الأهمية التاريخية والمناطق ذات النسيج التراثي التي لم تلقى اهتمامًا لفترة معينة من الزمن ظلت تُعامل من منظور القيمة التاريخية والثقافية التي تدل عليها [16].

رابعًا: القوانين التي فُصلت خصيصًا لحماية التراث العمراني في مصر[القانون رقم 117 لسنة 1983 والقانون رقم 178 لسنة 1961 والقانون رقم 144 لسنة 2006] أدت إلى تعريض الأصول التراثية إلى الخطر وأحيانًا إلى الهدم بسبب محتوى تلك القوانين الغامض. فعلى سبيل المثال الآثار تقع تحت القانون رقم 178 لسنة 1961، بينما المباني ذات القيمة التراثية ينظمها القانون برقم 144 لسنة 2006 الذي ترك التصنيف التراثي أكثر غموضاً، فلا توجد وزارة أو مؤسسة حكومية تكون مسئولة صراحة عن تلك الأصول التراثية، ففي ظل هذا التخبط بين الهيئات والوزارات يتم التخلص من تلك الأصول التراثية ذات القيمة التاريخية.

خامسًا: تعرضت المناطق التراثية إلى غزو العناصر الدخيلة التي فرضتها طبيعة المنطقة، وقرب معظمها من الأعمال المركزية بالقاهرة وزيادة بعض الأنشطة الضارة مثل ورش الرخام التي ينتج عنها نفايات سائلة أو صلبة تُلقى في الممرات أو المخلفات المخزنة في المناطق المتفرقة [8].

سادسًا: وهناك أثر آخر من الآثار المترتبة على عدم الاستقرار الناجم عن الثورة هو زيادة حوادث التخريب والنهب للمواقع الأثرية المصرية والمتاحف، ومن أكثر الحوادث المشار إليها حادثة النهب التي تعرض لها متحف ملوي بمحافظة المنيا: ففي مطلع شهر أغسطس من عام 2013 اقتحمت مجموعة من مرتكبي أعمال النهب والسلب المتحف واستولوا على أكثر من ألف قطعة، وتُعزى هذه الزيادة الكبيرة في أعمال النهب إلى حالة الركود الاقتصادي وضعف الأمن الخاص بحماية قاعات المعارض والمواقع الأثرية في البلاد.

سابعًا: يُعد الوضع البيئي بوجه عام فقير لاسيما في التراث العمراني كما أن عملية صيانة المباني نادرة، وتفاقمت المشكلات مؤخرًا بعد توصيل شبكات امداد المياه مما جعل هذه المناطق عُرضة لازدياد المياه تحت الأرض مما أثر على مرافقها التاريخية [18].

ومن المتوقع أن تتفاقم كل هذه المشكلات التي تواجه مواقع التراث العمراني بسبب أهمية مثل هذه المواقع الفريدة التي يزيد الطلب على أرضها من قيمتها التاريخية، وبالرغم من أن الوضع العمراني المتدهور يعرض هذه المواقع لعمليات احلال ولكن هذه العمليات لا تهدف إلى حماية المناطق التاريخية من العشوائية والتلوث، فضلًا عن ذلك، الموقع الحيوي التي تتمتع به هذه المواقع داخل الكثافة العمرانية يجعلها موقعًا جذابًا للخدمات والأنشطة الاستثمارية في التجارة والخدمات [3].

2.4. القوانين والتشريعات التي تنظم إدارة المواقع التراثية

يُعد القانون رقم 117 لسنة 1983 المنظم لحماية التراث الثقافي، والذي يغطي مفهوم الملكية المحمية التي يجب الابقاء عليها في الفقرتين (1، 2)، وكذلك نظام الملكية في الفقرات (6، 8، 9، 16، 35)، وأيضاً نطاق عمليات الحماية والحفاظ كما يلي:

- التسجيل والتوثيق في الفقرات (2، 8، 9، 16، 35).
- حقوق اصحاب العقارات التاريخية وواجباتهم وكذلك الأشخاص الذين لهم حق التصرف في هذه العقارات في الفقرات (2، 9، 10، 13، 26، 28).
- طرق تنظيم التعامل مع المعالم التاريخية والآثار في الفقرتين (7، 8).
- قواعد التصدير في الفقرتين (9، 13).
- الاكتشافات العرضية أو الاكتشافات التي تأتي عن طريق الصدفة في الفقرة (24).
- عمليات التنقيب الأثرية في الفقرات (5، 31، 37).
- لوائح العقوبات في الفقرتين (40، 47).
- الجهات المسؤولة عن عمليات الحفظ في الفقرة (5).

أما فيما يتعلق بالقانون الذي ينظم الإدارة المحلية وتأسيس المنظمات الأهلية وأدوارها ومسؤولياتها يكون كما يلي:

- القانون رقم 32 لسنة 1964 بشأن المنظمات الأهلية والقانون المحدّث والمعدل؛ وهذا القانون لا يمتد إلى القواعد واللوائح التي تحكم إدارة مواقع المشروعات الاقتصادية أو المباني أو الأماكن بسبب المفاهيم القوية والرقابة المباشرة من وزارة الشؤون الاجتماعية.
- القانون رقم 106 لسنة 1976 والمعدل بالقانون رقم 101 لسنة 1996 الذي ينظم عملية هدم المبان وازالتها؛ ولم يُطبق هذا القانون على المناطق الحضارية.
- القانون رقم 43 لسنة 1979 الذي ينظم عملية الإدارة المحلية والمحافظين ورؤساء المدن ورؤساء المجالس الشعبية والمراكز المحلية ويحدد أدوارهم ومسؤولياتهم، وبالرغم من أن هذا القانون لا يمتد إلى التشريع الخاص بتنظيم المدن أو المناطق المأهولة، مثل اصدار تصاريح إزالة المباني أو المواقع، إلا إنه لم يتطرق للمشكلات التي تواجه المناطق التي تحتوي على أي مباني تراثية[11].

- القانون 117 لسنة 1983 المختص بعملية رصد الآثار المصرية وتسجيلها: تنص الفقرة الأولى على أن " يعتبر أثرًا كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائه عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التى قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها. وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها" [9].

ووجِد بالقانون أوجه قصور رئيسية لاسيما في الجزء الخاص بالمائة عام لأن الحاضر المصري يؤكد على وجود المناطق التراثية التي تزخر بالوسائط الثقافية والفنية في القرنين التاسع عشر والعشرين كالقاهرة والاسكندرية والأقصر وأسيوط وبني سويف والتي تزخر بالكثير من المباني المتميزة ذات الطراز الأوربي مع الطابع المحلي مما يجعل لها خصائص متميزة ومما يجعل الحفاظ عليها أمرًا واجبًا. كيف يجب تحقيق ذلك إذا لم يتجاوز مدى حياة تلك المبان مائة عام؟ [8].

- أما القانون رقم 144 لسنة 2006، وهو أخر القوانين المحدثة بشأن الحفاظ، بتنظيم هدم المباني والحفاظ على التراث المعماري؛ ووفقًا لهذا القانون شُكلت العديد من اللجان المكونة من أعضاء الهيئة وأحد الوكلاء عن المحافظة [10]. وكانت مهمة تلك اللجان الاحتفاظ بسجل المباني التراثية وتزكية القرارات التي تتعلق بهدم المبان وبالرغم من ذلك كانت تلك مجرد استشاريين ولم تتمكن من تنفيذ دورها الحقيقي المنوط بهم. [18].

3.4. الهيئات الإدارية المختصة بالحفاظ على التراث في مصر

تعاني مواقع التراث المصري منذ زمن طويل "بسبب الأوضاع البيئية المزرية وغياب الدعم المستمر" وذلك لأن قطاع الحفاظ على التراث المصري استمر في مواجهة التحديات. وقد ازدادت الأمور سوءًا بعد يناير 2011، فالإهمال الذي تمارسه الدولة .وكذلك الانتهاكات غير المشروعة والتلوث وحلقات النهب الموسعة التي يمارسها بعض الأشخاص تؤثر سلبًا على الأصول التراثية.

تعاني الهيئات من مجموعة من المشكلات التخطيطية والتنظيمية التي تضعف من كفاءتها، وتُعد وزارة الدولة للآثار والمجلس الأعلى للثقافة وكذلك بعض اللجان الفرعية للمجلس الهيئات الحكومية الوحيدة المسؤولة عن حفظ التراث في مصر [18].

وفيما يلي عرض للهيئات المسؤولة عن حفظ التراث في مصر (انظر جدول 1):

جدول (1): أدوار كل هيئة التي تحدد الروابط والصراعات الإدارية – (المصدر: الباحث)

الهيئات الإدارية / أدوار كل هيئة إدارية	وزارة الدولة للآثار	المجلس القومي للتنسيق	وزارة الأوقاف	المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب	المركز القومي التراث المعماري والتنسيق
• صياغة جميع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالآثار ومواقع التراث وتنفيذها		استشارة		نصيحة	
• اصدار التوجيهات وتصاريح الحفر والترميم والحفاظ والتوثيق المتعلقة بالمعالم الأثرية ومواقع التراث					
• حماية التراث الغني في كل عصور مصر، بدءًا من عصر ما قبل التاريخ مرورًا بالعصر الفرعوني والعصر الروماني اليوناني والعصر القبطي والعصر الإسلامي					
• بناء وعي بالتراث المصري بين افراد المجتمع من خلال الإعلام أو وسائل أخرى					
• إعادة صياغة اللمحة الجمالية لكل أنحاء البلاد لاسيما الاماكن الحضارية مثل الميادين والشوارع والممرات					
• تدريب الخبراء وهؤلاء المهتمون بحفظ التراث الفني والطبيعي وتوثيقه					
• مالك معظم المعالم الأثرية الإسلامية في مصر					

1.3.4. وزارة الدولة للآثار (المستوى القومي)

في يناير من سنة 2001، أصبح المجلس الأعلى للآثار وزارة مستقلة وأصبح اسمها وزارة الدولة للآثار ومهمة الوزارة في الأساس هو حماية وتعزيز تراث مصر الثقافي سواءً بشكل مستقل أو بالتعاون مع المنظمات الدولية والقومية، وكي تحقق الوزارة أهدافها تضع السياسات التي تتعلق بالآثار وتنفذها وتصدر القواعد التوجيهية وتصاريح الحفر والترميم والحفاظ والتوثيق ودراسة المواقع والمعالم التاريخية وتدير متاحف الآثار على مستوى الدولة، فضلًا عن الإشراف على نشر المجلات والكتب المتعلقة بعلم الآثار والتراث الثقافي وتمويل عمليات الحفر الأثرية الخاصة بها ومشروعات التوثيق والحفاظ.

تتولى وزارة الدولة للآثار مسؤولية حماية التراث الغني على مدار الحقبات التاريخية لمصر، بدءًا من حقبة ما قبل التاريخ مرورًا بالعصر الفرعوني والعصر اليوناني الروماني والعصر القبطي والعصر الاسلامي وصولًا إلى العصر الحديث [12].

وتعد وزارة الدولة للآثار الهيئة الحكومية المسؤولة عن عمليات الحفظ والترميم في جميع المناطق في مصر، ومنذ عام 1995 تُسند مشروعات الترميم، من حيث التنفيذ، إلى مقاولين معتمدين وتحت إشراف مهندسين وعلماء آثار من المجلس الأعلى للآثار (وزارة الدولة للآثار حاليًا).

وتتشكل الوزارة من الأمانة العامة التي تتولى الاشراف على (وحدة التوثيق والمعلومات والاحصائيات، وحدة الاعلانات، وحدة التخطيط، وحدة الابحاث والدراسات، وحدة مركز احياء التراث، وحدة التدريب) [12].

2.3.4. الجهاز القومي للتنسيق الحضاري – وزارة الثقافة

بناءًا على المرسوم الرئاسي رقم 37 لسنة 2001 تأسست هيئة قومية تسمى " الجهاز القومي للتنسيق الحضاري" بالقاهرة، ويتولى الجهاز مسؤولية ما يلي: إعادة صياغة اللمحة الجمالية لجميع أنحاء البلاد؛ وضع قاعدة بيانات شاملة بجميع المباني والأماكن والفيلات القديمة؛ وضع ضوابط لضمان عدم تغيير الشكل المعماري الحالي؛ وضع القواعد التي تتعلق بالمساحات العمرانية مثل الميادين والشوارع والممرات؛ وضع الشروط اللازمة لشكل الاعلانات واللافتات من حيث حجمها وارتفاعها ولونها والمكان الذي توضع به؛ اعادة بناء الميادين العامة وفقًا لرؤية معمارية ومرئية تكون متوافقة مع الطابع الذي يميز كل منطقة؛ التعبير عن الآراء فيما يتعلق بصياغة القوانين واللوائح التي تساهم في تحقيق التنسيق الحضري؛ التصديق على خطط عمل الجهاز؛ اعتماد الهيكل التنظيمي للجهاز؛ وضع الأجندة الخاصة بالعاملين ولوائحهم؛ اعتماد الميزانية السنوية؛ وقبول التبرعات الواردة للمنظمة.

3.3.4. وزارة الأوقاف [المستوى القومي]

هذه الوزارة يمكن اعتبارها المالكة لمعظم المعالم الأثرية الاسلامية في مصر لأن وزارة الدولة للآثار لا تمتلك حق التصرف إلا في (2%) فقط من المعالم التراث الاسلامي بينما تتحكم وزارة الاوقاف في النسبة الباقية (98%)، وتختص كذلك وزارة الاوقاف بتحديد الملكيات الخاصة للمباني والأراضي وهي الهيئة التي لها حق التدخل في إدارة المباني الاسلامية واستخداماتها ومرافقها [2].

4.3.4. المجلس القومي للثقافة والفنون والأدب

المجلس القومي للثقافة والفنون والأدب تُشرف عليه المجالس القومية المتخصصة والتي تقع تحت اشراف الرئاسة، ويعمل هذا المجلس من خلال مجموعة من اللجان التي تتعاون فيما بينها، تختص كل لجنة من هذه اللجان بأحد المجالات التي يغطيها المجلس، ويتكون المجلس من الوزراء المعنيين وهم: وزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة ووزير التعليم وبعض الاشخاص ممن يتمتعون بخبرات جيدة في المجالات التي يغطيها المجلس، ويشمل أولئك الأشخاص الاكاديميين والشخصيات العامة ورؤساء الهيئات واللجان وممثلي الجمعيات الحكومية ذات الصلة ورؤساء الاتحادات ذات الصلة ورؤساء اللجان البرلمانية التي يرتبط عملها باختصاصات المجلس، ويعمل المجلس على نشر الوعي الثقافي والجمالي، ويعمل على تحسين الفنون بمختلف أنواعها، ويضع الخطط والآليات التي تحقق أهداف المجلس، ويُسدي بالنُصح والرأي إلى صنّاع القرار.

5.3.4. المركز القومي لتوثيق التراث الحضاري والطبيعي

تأسس المركز تحت اشراف وزارة الاتصالات والمعلومات كجزء من المشروع القومي للنهضة التكنولوجية في مصر وهو نقطة بداية جيدة في عملية التوثيق الالكتروني للتراث المصري الثقافي، كما يختص المركز بتوثيق جميع مكونات التراث الثقافي المصري من حيث الخصائص المتنوعة والقيم المادية أو المعنوية وتوثيق مكونات التراث الطبيعية؛ فضلًا عن اختصاصه بتطبيق الخطة القومية لتنفيذ برنامج التوثيق والتسجيل باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المتاحة بالتعاون مع المنظمات القومية والدولية بالإضافة إلى أنه يختص ببناء الوعي بالتراث المصري بين أفراد المجتمع المحلي سواء عن طريق الاعلام أو الوسائل الأخرى؛ وكذلك تدريب الخبراء وأولئك الذين يهتمون بحفظ التراث الحضاري والطبيعي وتوثيقه.

شُكلت بعض اللجان بهدف حفظ التراث، وقد توقفت هذه اللجان عن العمل في الوقت الحالي مثل اللجنة الوزارية المعنية بدراسة تطوير القاهرة التاريخية وهذه اللجنة الوزارية هي المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ عملية تطوير القاهرة التاريخية، ومع ذلك فإن معظم اللجان المعنية بحفظ التراث ليست لجانًا مستقلة وإنما يُشرف عليها وزير الثقافة أو المجلس الأعلى للثقافة أو رئيس الوزراء مما يُضعف من استقلاليتها ويُؤثر على أدائها.

وهناك أيضًا بعض المنظمات الأهلية المعنية بحفظ التراث مثل جمعية التنمية الحضرية بالقاهرة وجمعية العشيرة المحمدية وجمعية أصالة لحفظ التراث وجمعية فناني الغوري. ويوجد أيضًا بعض المنظمات الافتراضية مثل اساتذة الجامعات في فن العمارة وتخطيط مصر والمجلس المصري للعمارة، هذه المنظمات تتشكل من مجموعات افتراضية من حملة الدكتوراة واساتذة الجامعات الذين يعملون على حل المشكلات التراثية والعمرانية، ومع ذلك فإن أكبر نقاط ضعف هذه الجمعيات أنها لم تكن تتمتع بديموقراطية من حيث التخطيط كما تفتقر إلى التحكم في المشاركة المجتمعية وافتقرت كذلك إلى التعاون فيما بينها وذلك بسبب عدم وجود هيئة محددة تنظم أعمال تلك الجمعيات أو تحدد مهام ووظائف كل منها [8].

4.4. دراسة الوضع الحالي للمنظومة الإدارية للحفاظ على الأصول التراثية في مصر

تُشير الآلية الادارية للمنظومة غير الديموقراطية للحفاظ على التراث في مصر إلى أن وزارة الدولة للآثار هي المسؤولة الأولى عن السياسات والاستراتيجيات التي تتعلق بالمناطق ذات القيمة، وذلك من حيث اصدار القرارات المتعلقة بتلك المناطق وتحديد تلك المناطق وتحديد أولويات العمل فيها وتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني أو المكاتب الاستشارية بمهمة تقديم الخطط الانمائية لتلك المناطق بإشراف من الوزارة وتمويل تلك الخطط والمشروعات وتكليف المقاولين بتنفيذها وإدارة المواقع في هذه المناطق والاشراف عليها ومتابعتها وحمايتها باستمرار [14].

ويجب على الوزارة التي تعمل في هذه المناطق أن تنسق مع الوزارات الأخرى فيما يتعلق بتلك المسائل، وفي حالة تدخل الوزارات المعنية بتلك المناطق التي قد تشمل الأرض أو العقارات تكون وزارة الاوقاف هي المختصة أو الوزارات التي تهتم بحفظ تلك المناطق من أجل أن تضيف إلى مصادر الدخل مثل وزارة السياحة. ويجب أن تنسق الوزارات أيضًا فيما بينها إذا كانت المناطق ذات اهتمام مشترك بينهم مثل وزارة الثقافة ووزارة البيئة.

وإذا كانت المناطق قيد النظر جزءًا من البناء العمراني؛ تكون وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية معنيةً بتلك المناطق، وإذا كانت تلك المناطق بحاجة إلى تطوير منظومة النقل والمواصلات، تكون وزارة النقل والمواصلات هي المسؤولة [1].

يتطلب التعامل مع تلك المسائل المتداخلة والحساسة عقل علمي وحَذِر. وفي الواقع، يجب أن يؤدي تقاسم هذه المسؤوليات بين العديد من الهيئات إلى الفوضى المؤسسية وعدم القدرة على توحيد الجهود في تنفيذ العمل المطلوب. (انظر جدول 1) هناك حل واحد ممكن لهذه المشكلة؛ بإصدار تشريع يحدد هيئة واحدة تكون لها سلطات عليا وترأس جميع الهيئات الأخرى، ويمكن أن يُطلق على هذه الهيئة مثلًا "هيئة تطوير المناطق التاريخية"، وبذلك سيُجنبنا هذا التشريع تداخل السلطات وسيقاسم جميع الأطراف التكاليف والمكاسب [6] (انظر الشكل 1).

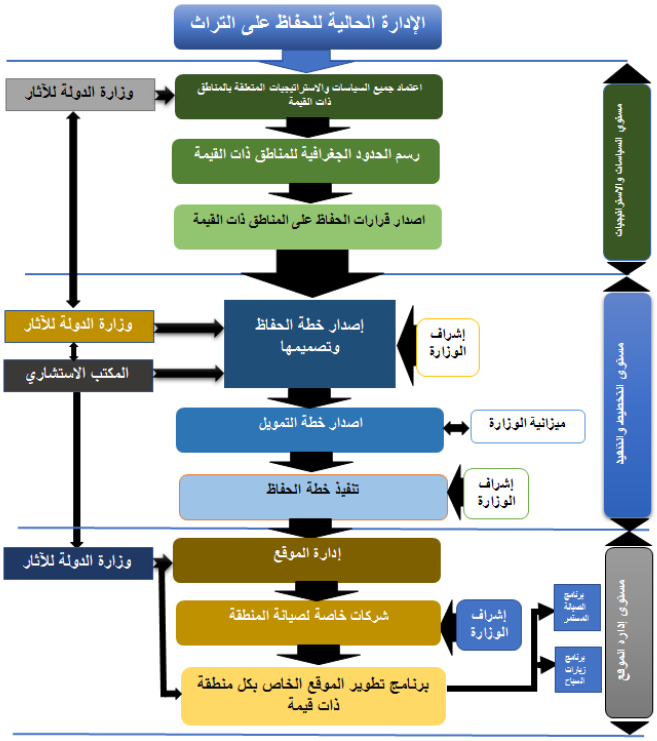

شكل (1): الإدارة الحالية للحفاظ على التراث في مصر - المصدر: الباحث

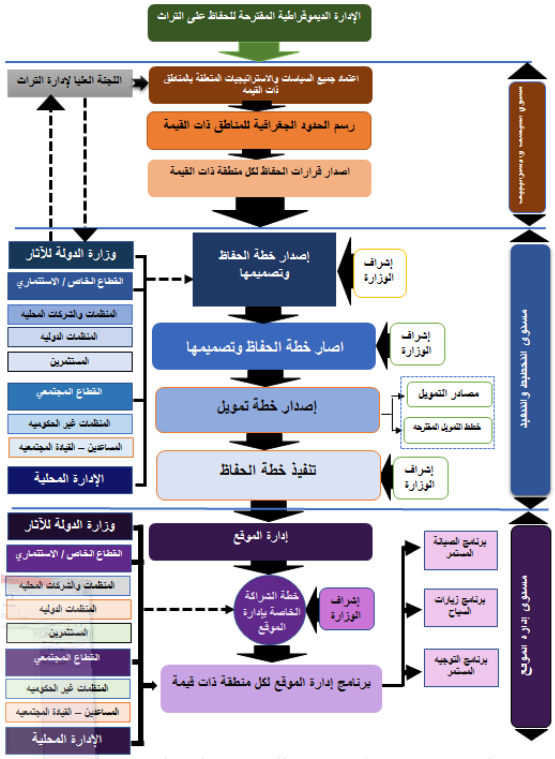

شكل (2): الإدارة الديموقراطية المقترحة للحفاظ على التراث في مصر - المصدر الباحث

من خلال هذه العملية يمكن إعادة هيكلة وزارة الدولة للآثار من حيث الهيكل التنظيمي واحتياجاتها القانونية أو مصادرها المالية بدلًا من انشاء هيئة بالكامل، وفيما يلي عرض لمستويات الإدارة (انظر شكل 2):

5. الإدارة الديموقراطية المقترحة للحفاظ على التراث في مصر

تعد حرية التعبير والمشاركة في الممارسات الثقافية والتواصل ونشر التقاليد والمعارف والممارسات الثقافية سمة من سمات الديمقراطية الفعالة؛ فلا يمكن أن يكون هناك ديموقراطية حقيقية دون أن يكون للفرد الحرية في الممارسة والتعبير عن ثقافته [5]. وتمجد الديمقراطية فضائل حرية المعتقدات والمعرفة والتعبير والحق في المعلومات، كما تستلزم الديموقراطية توافر فرص الحصول على المعلومات وكذلك وسائل الإعلام الحرة والحيوية، ومن ثَمّ يجب أن يكون الاعلام، سواء المكتوب أو المرئي والمسموع، في موضع يسمح له بنشر الثقافة لكل فئات المجتمع فعلى هذا المنوال يُسهم بشكل فعّال في الاجراءات الديموقراطية، ويجب أن يكفل الاعلام أن الثقافة ليست حكرًا على الطبقة الراقية [15].

وبناءًا على مفهوم الديموقراطية السابق ومراجعة المشكلات التي تواجه منظومة إدارة الحفاظ على الأصول التراثية في مصر، قد تعمل الحكومة على الارتقاء بالديمقراطية وتحسينها داخل جميع المؤسسات بطريقة تساعد في خلق الانسجام الثقافي والتسامح [1]. وقد حدد هذا البحث منظومة بديلة لإدارة الحفاظ على تلك الأصول والتي تتطلب التغييرات الجذرية التالية في الأجهزة المؤسسية الحالية، والتي يجب إعادة هيكلتها على ثلاث مستويات مترابطة ومستقلة في الوقت ذاته. وفيما يلي مستويات إدارة الحفاظ على التراث:

أ. مستوى السياسات والاستراتيجيات.
ب. مستوى التخطيط والتنفيذ.
ج. مستوى إدارة الموقع.

وقد تجمع الوزارة جميع الاطراف المعنية بالمناطق ذات القيمة لتولي جميع المهام والأنشطة بما في ذلك من تطوير السياسات والاستراتيجيات العامة المتعلقة بحفظ كل منطقة، وستتولى لجنة عليا في المستوى الأول من الإدارة العليا التعامل مع هذا الأمر، وستشارك هذه اللجنة العليا مع الوزارة والادارات المحلية المعنية بالمناطق ذات القيمة والمستثمرين الذين يوفرون التمويل أو الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الأهلية التي تحفز على المشاركة العامة أو حتى المشاركة مع المجتمع المحلي والجهاز التنظيمي الذي يمثل شراكة مع تلك الأطراف لكل منطقة من مناطق حفظ التراث.

وتبقى الحاجة إلى إدارة رقابية قائمةً وذلك لمتابعة جميع المهام المذكورة أعلاه ومراقبتها، وفيما يتعلق بالمستوى الثالث من الإدارة، ستكون الشراكات التي تشمل هيكل الشراكة المذكور أعلاه مع شركات متخصصة، ستكون هذه الشراكات في مجال حفظ التراث والإدارة العمرانية لتلك المناطق على المدى البعيد والصيانة المستمرة ومراقبة عمليات الاستثمار [1].

تتخذ وزارة الدولة للآثار، متى تراءى لها، القرارات التي تتعلق بالمشروعات داخل المناطق ذات القيمة، ويكون لها مصادرها المالية، كما يكون لها حرية قبول المساعدات من المنظمات الرسمية المحلية أو الدولية مثل الدعم الذي يقدمه الخبراء الدوليين في إدارة بناء المرافق العامة والحفاظ عليها وترميمها وصيانتها [15].

1.5. السياسات والاستراتيجيات: اللجنة العليا لإدارة التراث

يمكن للحكومة أن تضع التشريع المناسب لتشجيع العوامل الرئيسية التي تتعلق بالتراث، تلك العوامل الرئيسية تعمل سويًا على ضمان تنفيذ السياسة الثقافية التراثية تنفيذًا ناجحًا.

يُمكن تشكيل هذه اللجنة وفقًا للهيكل التنظيمي التالي:

- يتولى رئاسة اللجنة رئيس الوزراء الذي يرفع التقارير مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية.

- يكون وزراء الثقافة، والسياحة، والبيئة، والأوقاف، والنقل والمواصلات، وتكنولوجيا المعلومات، والتربية والتعليم؛ المعنيين بمناطق الحفاظ على التراث والذين يتدخلون تدخلًا مباشرًا في عملية تطوير سياسات مناطق الحفاظ واستراتيجياتها.
- رؤساء المؤسسات الخاصة المعنية بتطبيق فكرة الحفظ؛ برئاسة وزارة الدولة للآثار.
- يكون اختيار الأعضاء ممن يتمتعون بخبرات كبيرة في مجال الحفاظ على التراث من أعضاء الهيئة المصريين؛ وهم رؤساء مشروعات ترميم المعالم الأثرية، ورؤساء المحليات، والتطوير، وإعادة التدوير، ورؤساء مشروعات إعادة التأهيل، ورؤساء مشروعات تنمية المجتمع، والأمانة الفنية المسؤولة عن عقد الاجتماعات المتنوعة والمسؤولة كذلك عن التواصل مع الوزراء والرؤساء وأعضاء مشروعات الحفاظ حسب تعليمات رئيس اللجنة.

سيحقق هذا الهيكل أعلى مستويات التنسيق والتعاون بين جميع الوزارات المعنية، بالإضافة إلى ذلك، تسري قرارات هذه اللجنة داخل المنظومة الحكومية بسهولة.

توافق اللجنة على جميع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمناطق ذات القيمة باختلاف انواعها؛ سواء كانت هذه السياسات سياحية أو ثقافية أو بيئية أو تربوية. وتضع اللجنة الحدود الجغرافية لمناطق حفظ التراث من خلال رسم حدودها وتسجيلها على أنها مناطق يجب حمايتها، ومن خلال اصدار قرارات حفظ خاصة بكل منطقة، وكذلك وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بجميع مناطق الحفظ في البلاد بهدف حماية الطابع العام لكل منطقة. وتضع الجنة أيضًا سياسات التمويل والاستثمار والإدارة واستراتيجياتها اللازمة في استقطاب الدعم المحلي والدولي [8].

2.5. التخطيط والتنفيذ والتطبيق:

يمكن تشكيل هيئة قانونية لإدارة الحفاظ على التراث، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة هيكلة وزارة الدولة للآثار وإعادة تسميتها لتصبح "الهيئة المصرية لإدارة حفظ التراث"؛ بحيث تغطي جميع الأماكن ذات القيمة على المستوى القومي وألا تقتصر على القطع الأثرية والمناطق التاريخية فحسب، يجب أن تصدر هذه الهيئة بقرار رئاسي لإعادة هيكلة الوزارة واعادة تسميتها، وهذه الهيئة تكون تحت اشراف رئيس الجمهورية أو على الأقل رئيس الوزراء، ويكون الهدف العام من هذه الهيئة هو الحفاظ على جميع الأماكن ذات القيمة باختلاف أنواعها وحمايتها وتطويرها، وإدارة عملية الحفاظ على التراث من خلال خطط انمائية.

وتكون أقسام الهيئة كما يلي: التنمية الثقافية وإدارة المباني؛ إدارة التنمية السياحية؛ إدارة التنمية البيئية؛ إدارة الآثار؛ الأوقاف؛ العلاقات العامة الاعلام؛ إدارة المرافق العامة والخدمات؛ وإدارة الأبحاث والتوثيق؛ إدارة التدريب والتوجيه للمشاركة الشعبية؛ وإدارة خاصة بالشؤون المالية والقانونية والتي يتولاها رئيس الهيئة مباشرةً الذي يتحكم في الشؤون المالية والقانونية[17].

وتواصل الهيئة بالتعاون مع المركز القومي لتوثيق التراث العمراني والطبيعي اعداد قاعدة بيانات شاملة بجميع المناطق ومبانيها والأماكن ذات القيمة بها باستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ مثل التسجيل عبر الحاسب الآلي أو الانترنت أو نظم المعلومات الجغرافية، ويجب أيضًا أن تكون الهيئة مسؤولة عن تبني الآراء والتعبير عنها فيما يتعلق بالقوانين واللوائح التي تُساهم في مشروعات التراث بتلك المناطق. وتكون الهيئة في الأساس مسؤولة عن استلام رأس المال المتاح وتوزيعه وذلك عن طريق الإدارة المالية والقانونية، كما تُعتبر الهيئة هي العامل الرئيسي في استقطاب الخبرات والمهارات المتاحة على المستويين المحلي والدولي. وأخيرًا، يجب على الهيئة تدريب القادة والموظفين وتوجيههم من أجل تجهيزهم بالمهارات الجديدة وتطوير المهارات الفنية والإدارية.

تشمل المتطلبات القانونية اللازمة لتشكيل هذه الهيئة ضرورة التمتع بسلطة تنضوي تحت اشراف رئيس الجمهورية مباشرةً؛ أو على الأقل تحت اشراف رئيس الوزراء مما يضمن توفير الدعم السياسي ويجعل قرارات اللجنة مُلزِمة لكل الأطراف المعنية، ويمكن أن تشتمل في إدارتها جميع مناطق الحفاظ بالجمهورية. ويمكن أن يكون صندوق التمويل الخاص بها مستقلًا عن ميزانية الحكومة [13]. والأساس القانوني لهذا الاستقلال ينص عليه القانون رقم 27 لسنة 1981 الفقرة 118 منه والتي تنص على "يجوز للهيئات الادارية،

بعد موافقة وزير المالية، انشاء حساب خاص في البنك المركزي أو بنك آخر خاص بالمنح والمساعدات والتبرعات أو أي مساهمات مادية" وبذلك لن يكون الحساب جزءًا من موازنة الدولة.

وتتمثل الموارد المالية للهيئة في المخصصات التي تخصصها الدولة من موازنتها العامة لتحقيق أهداف الهيئة، ويتم قبول المساعدات والتبرعات والمنح التي تتلقاها الهيئة، وكذلك القروض وعائدات بيع المنشورات والصور والعروض الفنية التي تُقام في المواقع ذات القيمة والرسوم التي يدفعها السياح عند زيارة تلك المواقع، فضلًا عن المتاحف المتوفرة في البلاد والأرباح الناتجة من الاستثمار في الأموال [13].

خطة إدارة مشروع الحفاظ على التراث: يمكن اجراء خطة الشراكة على كل منطقة من مناطق حفظ التراث المسجلة ضمن القطاع العام المتمثل في الهيئة المصرية لإدارة حفظ التراث، وممثلي الإدارة المحلية في كل اقليم، والقطاع الشعبي/ المجتمعي المتمثل في أعضاء المنظومة المحلية أو من ينوب عنهم من الجمعيات أو الشخصيات المجتمعية الرائدة والمنظمات الأهلية، وأخيرًا القطاع الخاص/ الاستثماري متمثلًا في المنظمات والشركات التي لها دور في عمليات حفظ التراث سواء من داخل مصر أو خارجها [13].

بعد وضع خطة حفاظ لكل منطقة ذات قيمة وتنفيذها يجب وضع نظام حفظ مستمر وذلك لتجنب تدهور الموقع مستقبلًا [4]. ومن الجدير بالملاحظة أنه يمكن تطبيق النظام ذاته، والذي يُسمى "إدارة الموقع"، على أي منطقة ذات قيمة وفي حالة مستقرة من المناطق التي لم يوضع لها خطة تطوير، وتُعتبر إدارة الموقع المستوى الثالث من مستويات الآلية الإدارية المقترحة والتي يجب تنفيذها محليًا ولكن باستخدام آلية تحكم مركزية من الهيئة المصرية، أو باستخدام آلية تحكم شبه مركزية من الهيكل المشترك المذكور أعلاه. وعند هذا المستوى، سيتم تأسيس شراكة أو أكثر .

تتولى هذه الشراكة المهام التالية:

- تحديد الأهداف الرئيسية لإدارة المواقع، وقد تبحث إدارة الشراكة في الطرق النموذجية من أجل تخفيف تأثير السياح والزوار الذين يأتون إلى مناطق الحفظ أو المعالم الأثرية أو المباني ذات القيمة، ومن الممكن أن تكون مسؤولة عن تطوير المنظومة الفعالة والمتكاملة لتأمين المعالم الأثرية المنقولة وحراستها من السرقة.
- وضع برنامج متكامل للصيانة المستمرة مثل إزالة النفايات باستمرار وتوفير معايير الأمن اللازمة، ويجب تنفيذ عمليات الترميم لمنع تضرر الموقع.
- وضع برنامج الزيارات السياحية للمنطقة؛ والتحكم في عدد السياح وتوجيههم، وتنظيم الرحلات والأنشطة السياحية وذلك لمنع الأضرار التي قد تلحق بهذه المواقع وتخفيفها، ويجب أن يشمل برنامج الزيارات كذلك العائدات المالية التي تأتي من الزائرين من خلال بيع الكتب والملصقات والخرائط ورسوم الدخول.
- اعداد برنامج التوجيه المستمر على مستوى الأفراد والمجتمع وتعليمهم كيفية الحفاظ على جميع مكونات الموقع. وهذه الاجراءات ضرورية لكسب الدعم العام للجهود المبذولة في الحفاظ على التراث وتحفيز الأفراد على المشاركة في تلك الجهود.
- وضع برنامج تدريبي لجميع أفراد هيئة الموظفين الإداريين في الشراكة وذلك لإعداد مجموعة متميزة من مديري الموقع وممن يؤدون أعمال الترميم والحفاظ [4].

6. منهجيات التنفيذ: التصديق على الخطة المقترحة

تحتاج الخطة المقترحة، كأي خطة إدارية أخرى قابلة للتنفيذ، إلى ترتيب الالتزامات المنطقية بمقاييس رسمية لاستيعاب أهدافها، حيث يوجد العديد من القواعد التي تتعلق بكيفية تحقيق هذا التناسق [بين البحث العلمي والإجراءات التنفيذية]. وإنه من الضروري انشاء هيئة بحث متعددة التخصصات رفيعة المستوى. ويمكن المحافظة على الفرق متعددة التخصصات القابلة للتكيف، والتي تفي باحتياجات الخطة المقترحة، والنهوض بها بسبب انتشار مشروعات البحث الكبيرة والمعقدة، وتحاول الخطة المقترحة بناء قنوات اتصال مناسبة بين هيئة البحث وصنّاع القرار، هذه الخطة هي خطة إدارية محلية تحتاج إلى موافقة حكومية من أجل مضاعفة الناتج الاستراتيجي ومواكبة الوضع الريادي في التنافسية الدولية، كما تحتاج هذه الخطة الدعم

الحكومي لتنفيذها تنفيذًا ناجحًا، ويجب على صنّاع القرار تبني فكرة اعادة تأهيل بعض الوزارات لتحقيق أهداف هذه الخطة، ويجب أيضًا إنشاء كيانات مستقلة لقيادة عملية صنع القرار مباشرة دون أي عقبات إدارية.

7. النتائج والتوصيات

في مصر، تُظهر المنظومة غير الديموقراطية للحفاظ على المواقع التراثية أهمية وزارة الدولة للآثار، حيث إنها الكيان الوحيد المسؤول عن السياسات والاستراتيجيات التي تحكم المناطق ذات القيمة من حيث ما يلي:

- اصدار القرارات التي تتعلق بتلك المناطق.
- تحديد تلك المناطق وتحديد أولوياتها.
- تكليف الهيئة العامة للتخطيط الحضري أو المكاتب الاستشارية بوضع خطط لتلك المناطق وتحت اشرافها.
- المتابعة والقيام بأعمال الصيانة المستمرة ووضع برامج المحافظة على التراث، والتعامل مع أي تدخلات من الوزارات المعنية بتلك المواقع.

ويمكن للحكومة تعزيز الديموقراطية في جميع المؤسسات، وتعتمد الآلية الادارية الديموقراطية المقترحة على إعادة هيكلة وزارة الدولة للآثار لتعمل على ثلاثة مستويات، هذه المستويات الثلاثة: مستوى السياسات والاستراتيجيات، ومستوى التطبيق والتخطيط والتنفيذ، ومستوى إدارة الموقع. وستجتمع الوزارة مع جميع الأطراف المعنية بالمناطق ذات القيمة، وستقوم لجنة عليا بتحديد جميع اختصاصات إدارة حفظ التراث والأنشطة والسياسات واستراتيجيات الحفظ العامة، ويُطلق على اللجنة "الإدارة العليا"

تتضمن إدارة حفظ التراث عدة عناصر، مثل المؤسسات الحكومية، والمنظمات الأهلية والمصالح الخاصة. ومع ذلك، يجب أن تعمل الجمعيات الحكومية كهيئات إدارية عليا، ويجب أن تضع الدولة الاستراتيجيات الصحيحة لأداء هذا الواجب الديموقراطي المستدام، وتتعادل تلك العناصر في عملية المحافظة وعملية التطوير وذلك لتحفيز أنشطة الحماية الأساسية وتنظيمها وتنفيذها ولحماية تلك الأنشطة عند تعارضها مع مصالح الناس.

إن تحقيق شراكة بين الوزارة والإدارات المحلية والمستثمرين والمؤسسات الأهلية في كل منطقة من مناطق حفظ التراث أمرًا بالغ الأهمية، حيث تتضمن هذه الشراكة العديد من المهام مثل البرامج الإنمائية والتمويل وتنفيذ المشروعات [13]. وسيلحق ذلك بالمستوى الثاني والذي يُسمى بالمستوى المتوسط.

أما فيما يتعلق بالمستوى الثالث والذي يشمل الإدارة الفرعية، ستكون الوزارة شراكة خاصة مع كل موقع من المواقع التراثية، ويشمل هذا المستوى شراكات متخصصة في مجال الحفظ والتشييد، وستدير هذه الشراكات المناطق على المدى البعيد، وستتكفل بالإدارة المستمرة وستتحكم في عمليات الاستثمار للحفاظ عليها باستمرار.

يمكن شرح المهام/ النشاطات سواء على المستوى الفنى أو المالي أو التدريبي أو مستوى التحكم، ويمكن للباحثين أن يقدموا اقتراحات بشأن تلك المهام أو النشاطات، كما يمكن للأطراف المنضمة للعملية الإدارية إدارة تلك المهام أو النشاطات باعتبارها مصفوفة شاملة يمكن من خلالها تحديد عناصر الشراكة والأدوار والمهام لكل منطقة من مناطق الحفظ في أي أبحاث مستقبلية أخرى.

المراجع

المراجع العربية

[1] الجمال محمد أنيس: فهم الفجوة بين الحفاظ على التراث والتنمية المحلية في مصر: نحو نموذج استراتيجي متكامل لعمود بومبي ومنطقة سراديب الموتى في الإسكندرية - رسالة ماجستير - جامعة عين شمس وجامعة شتوتغارت؛ 2014.

[2] ربات ناصر وآخرون: الترميم في القاهرة الاسلامية (كيف ولماذا ولمن)، برنامج تدريبي تنمية التأثير الميكانيزمي لإدارة الحفاظ لإعادة تأهيل المناطق الأثرية، هولندا، القاهرة، مركز بحوث البناء والاسكان بالتعاون مع مركز دراسات الاسكان (UTI)، 2001.

[3] الرشيدي سيف: الحفظ الحضري في القاهرة التاريخية: تحليل للتحديات والفرص، والدروس المستفادة من الحفظ الحضري في القاهرة التاريخية والمملكة المتحدة. القاهرة: مركز التراث العالمي لليونسكو (WHC)؛ 2012.

[4] سراج الدين، وآخرون: والأجهزة التنموية للتنموية الحضرية، (التخطيط والتنفيذ لهيئات التنمية الحضرية)، جائزة الآغاخان في العمارة، تحديات التوسع الحضري - القاهرة. جوائز الآغا خان. عام 1986.
[5] سراج الدين إسماعيل، آخرون: الثقافة في التنمية المستدامة: الاستثمار في المناحي الثقافية والطبيعية. واشنطن: مؤتمر برعاية البنك الدولي واليونسكو، البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية / البنك الدولي؛ عام 1999.
[6] سراج الدين إسماعيل: إحياء المدن التاريخية، مطبعة أخبار اليوم؛ 2002.
[7] عبد الباقي ابراهيم: إدارة الارتقاء بالقاهرة التاريخية، (الإدارة العليا للقاهرة التاريخية)، بحث مقدم في المؤتمر التاسع للمعماريين – الاتحاد المصري للمعماريين - التراث المعماري والتنمية العمرانية، 18-19 أبريل، 1999. القاهرة، مصر: جمعية المهندسين المعماريين المصريين.
[8] عبد العزيز خالد: تعزيز إدارة الحفاظ: نموذج لإدارة وتمويل وتنفيذ مشاريع الحفاظ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة؛ 2004.
[9] القانون رقم (117) لسنة (1989): اصدار قانون حماية الآثار وإنشاء حياة الاثار المصرية طبقاً لأحدث التعديلات، الاصدار الثالث، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، 1996.
[10] القانون رقم (144) : اللائحة التنفيذية للقانون بشأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الساقطة والحفاظ على التراث المعماري، الاصدار الثالث، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، 2006.
[11] القانون رقم (43) لسنة (1979): قانون نظام الإدارة المحلية في مصر، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، 1998.
[12] محمد ابراهيم يوسف البلقاسي: دور الاستثمار في تنمية البيئات التراثية نحو منهجية للاستثمار البيئي بالمناطق التراثية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2011.

المراجع الأجنبية

[1] Fu Chao-Ching. Conserving historic urban landscape for the future generation – beyond old streets preservation and cultural districts conservation in Taiwan. Int J of Social Science and Humanity 2016.
[2] Keyrouz Bachir. Arabic conservation methodologies. European Scientific Journal 2014;2(e):380–8.
[3] Ministry of State for National Heritage and Culture. National policy on culture and heritage. Nairobi: The Government Printer; 2009.
[4] Nairy Hampikian. Challenges facing conservation projects in historical Cairo. Paper presented at the 9th Conference for the Egyptian Architects Union. Cairo: Architectural Heritage and Planning Development; 1999. April.
[5] Stolton S, Dudley N, editors. Partnerships for protection: new strategies for planning & management for protected areas. London, UK: Earth scan Publications Ltd.; 1999.
[6] UNESCO (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). Urban regeneration project for historic Cairo (URHC): report about works from July 2012 to November 2014 (Report No. 1). Cairo: Egypt; 2014.

THE DEVELOPMENT OF THE MANAGEMENT SYSTEM FOR THE PRESERVATION OF HERITAGE ASSETS IN EGYPT "PRESENTATION OF THE STATUES QUE AND HOW TO DEAL WITH IT"

ABSTRACT

The paper studies the management system for the preservation of heritage assets in Egypt and analysis the system, and reformulates it to suit the current situation challenges. The research methodology depends on theory and practice; it identifies and examines the management of the preservation process of heritage assets in Egypt and most of the administrative authorities concerning such sites as well as the present state of the administration for the preservation of heritage assets in Egypt. It finally addresses the amendment of the system at the strategic, schematic and site management tiers.

Keywords: Heritage conservation, Heritage conservation management, Partnership, Investment in heritage assets.